جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الاشرف
قسم العلوم السياسية

سياسات القوى ألكبرى
وإنعكاساتها على التغيرات ألمناخية بعد العام ٢٠١٥: نماذج مختارة

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

مظهر هادي مصيخ

إلى مجلس عمادة معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

قاسم محمد عبيد الجنابي

١٤٤٦ هـ **٢٠٢٥ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ
يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمِ

سورة الروم، الآية: ﴿٤٨﴾

الإهداء

إلى الإنسان الذي لم تغره رفاهية العصر عن واجبه، ولم تُعمه ضوضاء الحياة عن أنين الأرض، إلى ذاك القلب النابض بحب الطبيعة، والعقل الواعي بأهمية التوازن بين التنمية والحياة، أهدي هذه الرسالة؛ علّها تكون لبنة في صرح الوعي البيئي، وهمسة في أذن كل من يحمل همّ الأرض والمناخ، وكل من يسعى – بصمت أو قول أو فعل – إلى حماية هذا الكوكب الذي نعيش عليه، لنورثه أنقى وأجمل لمن بعدنا.

الى ذلك الرجل الذي سهر الليالي من اجلنا عملاً وتعباً أبي الغالي

الى النهر المعطاء الذي يجري حباً وحناناً في حياتنا ، الى من كانت مصباح الدنيا الذي أنرنا به الطريق ، أمي الغالية

الى سندي في الحياة ومن أقف على قامتي بسببهم اخوتي الاعزاء

الى شريكة حياتي ورفيقة دربي التي لم تتركني لحظة خلال مسيرتي الدراسية زوجتي الغالية (ام شهم)

الى اولادي وقرة عيني

الى اصدقائي الذين أناروا دربي

الباحث

شكر وتقدير

بكل تقدير وامتنان، وفي مقام يُستدعى فيه الوفاء لمن كان لهم الأثر الأبرز في اكتمال هذا الجهد العلمي، أتوجه بالشكر العميق لكل من أسهم في دعمي ومساندتي، علميًا ومعنويًا، خلال مسيرة إعداد هذه الرسالة، التي ما كانت لتبلغ مبتغاها لولا فضل الله تعالى أولًا، ثم بجهود المخلصين من أهل العلم والرأي.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي، عميد معهد العلمين للدراسات العليا، على ما وفره من بيئة أكاديمية محفّزة، ورعاية علمية متواصلة، وحرص دائم على ترسيخ قيم الجودة، والرصانة في العمل البحثي، فكان بحق نموذجًا للإدارة الأكاديمية الرشيدة.

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، رئيس قسم العلوم السياسية، لما قدمه من دعم وتوجيه علمي مثمر، ولما أبداه من حرص دائم على الارتقاء بالجهد البحثي في مضمونه ومنهجه، فكان نعم الموجّه والناصح.

ويطيب ليّ أن أُعرب عن خالص امتناني وإجلالي للمشرف الأكاديمي الأستاذ الدكتور قاسم محمد عبيد الجنابي، الذي كان خير معين ومرشد في هذه الرحلة البحثية، فلولا إشرافه الدقيق، وصبره المعهود، وتوجيهاته العميقة، لما وصلت هذه الرسالة إلى هذا المستوى من النضج العلمي كما اخص بالشكر الدكتور احمد خضير الرماحي مقرر قسم العلوم السياسية .

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي الأعزاء في دراسة الماجستير، الذين شاركوني لحظات البحث والمثابرة، وأسهموا – بروحهم التعاونية – في إثراء تجربتي العلمية.

وأخيرًا، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة، سواء في التدقيق اللغوي، أم الترجمة، أم الطباعة، أم الإخراج الفني، فلكم مني جزيل الشكر وعميق التقدير على ما بذلتم من جهد كان له أبلغ الأثر في إخراج هذا العمل بالصورة المرجوة.

جزاكم الله خير الجزاء، ووفقكم لكل ما فيه من خير خدمة للعلم والوطن.

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى مساءلة العلاقة البنيوية بين السياسات الكلية للقوى الكبرى – تحديدًا الصين والولايات المتحدة – وظاهرة التغييرات المناخية، بوصف الأخيرة ليست مجرد خلل طارئ في المنظومة البيئية، بل تعبيرًا عن أزمة معرفية وأخلاقية كامنة في صلب النظام الدولي الراهن، ونمط إنتاجه المادي، وأنساقه السياسية المتمركزة حول القوة والمنفعة. وعليه، تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن التغيير المناخي ليس ناتجًا عارضًا، بل نتيجة حتمية لتراكم خيارات استراتيجية تبنتها القوى العظمى، بشكل مقصود أو غير مقصود، في سياق سعيها لتثبيت الهيمنة وتحقيق الأمن الاقتصادي، والعسكري، ولو على حساب الاستقرار المناخي والحق الوجودي للأجيال القادمة.

في هذا السياق، تُقارب الدراسة التغيير المناخي كمفعول تراكمي للسياسات الصناعية، والطاقوية، والعسكرية، وتُحاول تفكيك الخطابات الرسمية المعلنة في ضوء الوقائع الإمبريقية، كاشفةً التناقض العميق بين ادعاءات الالتزام البيئي والسلوك الفعلي في المحافل والمؤسسات الدولية. وبهذا فإن الدراسة لا تكتفي بالرصد الكمي لانبعاثات الكربون أو المؤشرات البيئية، بل تنزع نحو تأويل هذه المؤشرات كترجمات لخيارات أيديولوجية وجيوسياسية أعمق، تعكس فشلًا في إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والعالم ضمن أفق كوكبي مشترك.

تمت معالجة هذه الإشكالية على وفق منهجية متعددة المستويات، جمعت بين التحليل التاريخي لجدلية التغيير المناخي، والدراسة المقارنة لحالتي الصين والولايات المتحدة، ومنهج دراسة الحالة لتفصيل السياسات البيئية، والمنهج الاستشرافي لاستطلاع آفاق المستقبل المناخي العالمي. وقد تضمن الإطار التحليلي تفكيك البنى الاقتصادية والعسكرية والطاقوية التي تشكّل البنية التحتية للسياسات المناخية لدى هاتين القوتين، مع مقاربة نقدية لسلوكهما داخل النظام البيئي العالمي، لا بوصفه مجرد تفاعل سياسي، بل كممارسة للقوة الرمزية والهيمنة المؤسسية.

وقد توزعت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسة؛ تناول الأول الجذور المفاهيمية، والتاريخية، والفلسفية لظاهرة التغيير المناخي، بوصفها تحولًا بنيويًا يتجاوز الأطر البيئية الضيقة نحو أفق سوسيو–سياسي شامل؛ في حين استعرض الفصل الثاني السياسات الفعلية للصين والولايات المتحدة، ودرس انعكاساتها البيئية من زاوية بنيوية لا تقنية فقط؛ أما الفصل الثالث فقد انشغل بتفكيك السلوك السياسي لهذه القوى في مواجهة النظام المناخي الدولي، كاشفًا عن تسييس البيئة واستثمارها في لعبة التنافس الدولي، بدل تحويلها إلى حقل للتعاون الوجودي.

خلصت الدراسة إلى أن التغيير المناخي لم يعد مجرد مسألة علمية أو تقنية، بل غدا محكًا أخلاقيًا لنمط الحضارة الإنسانية المعاصرة، واختبارًا صارخًا لمدى صدقية الخطاب الدولي حول العدالة البيئية. كما أكدت النتائج أن غياب آليات الإلزام القانوني، وهيمنة المصالح الجيوسياسية على المؤتمرات البيئية،

واستمرار تصدير الصناعات الملوثة نحو الجنوب، كلها مؤشرات على أن النظام الدولي القائم عاجز عن إنتاج استجابة عقلانية مستدامة لحالة الطوارئ المناخية.

وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بإعادة هندسة الحوكمة البيئية العالمية، بما يتجاوز منطق المفاوضات الشكلية، ويُعيد الاعتبار للمسؤولية الأخلاقية والتضامن الكوكبي، عن طريق تفعيل المساءلة الدولية، ودمج البعد البيئي في منظومة الأمن الجماعي، وتحرير الاقتصاد المناخي من احتكار التكنولوجيا، بما يضمن انتقالًا عادلًا نحو نموذج تنموي يضع استدامة الحياة على الأرض في قلب أولوياته.

فهرس المحتويات

المقدمة ..... ا

الفصل الأول: التغييرات المناخية (المفهوم، الأسباب، المظاهر) ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: مفهوم التغييرات المناخية والمفاهيم ذات العلاقة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول : التغييرات المناخية (التطور التاريخي، المفهوم، الأهمية) ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني :المفاهيم ذات العلاقة بالتغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثاني: اسباب التغييرات المناخية العالمية ومظاهرها ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول : اسباب التغييرات المناخية العالمية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني: مظاهر التغييرات المناخية العالمية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثاني السياسات الصينية والأمريكية المؤثرة في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول :السياسات الصينية المؤثرة في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول: السياسات الصناعية الصينية واثرها في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني : السياسات العسكرية الصينية وأثرها في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثالث : سياسات الطاقة الصينية وأثرها في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثاني السياسات الأمريكية المؤثرة في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول : السياسات الصناعية الأمريكية المؤثرة في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني : السياسات العسكرية الأمريكية المؤثرة في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثالث: سياسات الطاقة الأمريكية المؤثرة في التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثالث السلوك السياسي الصيني والامريكي من الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول :الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول : دور المنظمات الدولية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني: المؤتمرات الدولية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثاني :السلوك السياسي الصيني والامريكي من الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية وافاق المستقبل ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول :السلوك السياسي الصيني من الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني :السلوك السياسي الامريكي من الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثالث: الافاق المستقبلية للسياسات الصينية والأمريكية وانعكاساتها على التغيرت المناخية .... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الخاتمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المصادر ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ..... ABSTRACT

المقدمة

المقدمة

لقد بات التغيير المناخي ظاهرةً كونيةً ذات أبعاد بنيوية متشابكة، تجاوزت حدود الاهتمام البيئي البحت، لتتحول إلى عنصر حاسم في تشكيل طبيعة العلاقات الدولية وصياغة تفاعلات الدول في النظام العالمي المعاصر. فهذا التحوّل المناخي، الذي لم يعد قابلاً للتجاهل، لا يُمثل فقط تهديدًا بيئيًا تقنيًا، بل يُشكّل تحديًا وجوديًا يمسّ الأمن الإنساني والجماعي للدول، ويعيد توجيه مسارات السياسات الخارجية وصياغة أولويات الأمن الوطني والدولي على حد سواء. فمع تفاقم حدة الظواهر المناخية المتطرفة، كالفيضانات، والجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وذوبان الجليد، واتساع التصحر، بدأت آثار التغيير المناخي تنعكس بوضوح على البنى التحتية الأساسية للحياة، مثل موارد المياه والغذاء والطاقة، وهي العناصر التي تُشكّل الأساس المادي لوجود المجتمعات واستقرارها، مما أدى إلى إعادة تعريف مفاهيم الأمن القومي لتشمل أبعادًا غير تقليدية في صلبها المناخ والبيئة، إن هذه الآثار المتعددة الأوجه قد أسهمت تدريجيًا في إعادة تشكيل المفاوضات الدولية، إذ أضحت قضية المناخ فاعلاً مركزيًا في جداول أعمال المؤتمرات الدولية الكبرى، لتنتقل من الهامش إلى مركز القرار السياسي والاقتصادي، بل وتُوظّف في أحيان كثيرة كوسيلة ضغط استراتيجي تُستخدم ضمن أدوات التأثير الجيوسياسي، ولم يعد التعاون الدولي بشأن المناخ خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل أصبح ضرورة وجودية تمليها التداخلات المعقدة بين استدامة النظام البيئي واستقرار النظام العالمي. فالدول، وخاصة الصناعية منها، لم تعد بمعزل عن تداعيات ما يحدث في المناطق الأكثر هشاشةً وتعرضًا للتغييرات المناخية؛ إذ إن ما يقع في جنوب الكرة الأرضية من ندرة بيئية واضطرابات مناخية سرعان ما يجد طريقه إلى الشمال على هيئة موجات هجرة جماعية، أو صراعات مسلحة، أو تفكك مؤسساتي، أو حتى تهديدات أمنية عابرة للحدود.

إن ما يجعل التغيير المناخي خطرًا مركبًا يتمثل في قدرته الفريدة على التفاعل مع الأزمات الهيكلية التي تعاني منها العديد من الدول، وخاصة تلك التي تُوصف بالهشة سياسيًا واقتصاديًا. فالفقر، والبطالة، وسوء الحكم، والصراعات الإثنية، والتمييز الديني، وانتشار الجماعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر والمخدرات، جميعها مشكلات قائمة لكنها تتفاقم وتُعاد صياغتها من ضمن سياق التغيير المناخي الذي يضاعف من حدّتها ويُعقّد من إمكانية احتوائها. وما يُزيد المشهد تعقيدًا هو أن الدول الأكثر عرضةً لهذه الأزمات غالبًا ما تكون هي نفسها الأضعف قدرةً على التكيف والتأقلم مع الظواهر المناخية، نظرًا لقصور بنيتها التحتية وضعف مؤسساتها وافتقارها للموارد والتكنولوجيا والمعرفة الكافية. وفي هذا السياق، لا تعود التوترات الاجتماعية الناجمة عن شح الموارد أو الكوارث الطبيعية مجرّد حوادث طارئة، بل

تتحوّل إلى ديناميات نزاع مسلح وصراع داخلي، إذ تلجأ الفئات المهمشة إلى العنف، أو الهجرة، أو الثورة، أو التمرد، في ظل عجز الدولة عن الاستجابة لتحديات البقاء الأساسية، مثل الغذاء والماء والمأوى، وقد أكدت تقارير دولية عديدة، من بينها تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ(IPCC) ، إنّ استمرار ارتفاع درجات الحرارة العالمية سيؤدي إلى تفاقم اختلال توزيع الموارد الحيوية، وهو ما من شأنه أن يُحدث اختلالات هيكلية في الاقتصادات الوطنية ويُعمق فجوات الفقر والتفاوت الطبقي. هذا الوضع سيخلق، بلا شك، بيئة خصبة للاضطرابات السياسية، ويزيد من هشاشة الأنظمة القائمة، لا سيما في الدول التي لم تُحصّن نفسها بسياسات استباقية قادرة على التكيّف مع الواقع المناخي المتحوّل. كما أن تراجع الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة في هذه السياقات سيُسهم في تفشي العنف المنظم والجريمة، وهو ما يُحوّل التغيير المناخي من ظاهرة طبيعية إلى محفّز مباشر لانهيارات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وربما وجودية في بعض الأحيان.

وإذا ما انتقلنا إلى البُعد الجيوسياسي، فإننا نلاحظ بأن التغيير المناخي أصبح يشكّل تحديًا جديدًا لقواعد النظام العالمي الراهن، إذ تتردد الدول الصناعية الكبرى في الوفاء بالتزاماتها المناخية، وتُعيد استخدام أوراق الطاقة التقليدية كوسائل ضغط في سياق تنافسها العالمي، وهو ما يجعل من أزمة المناخ أداة جديدة للصراع لا ميدانًا للتعاون. وفي هذا الإطار، يبدو واضحًا أن الانقسام الدولي بين الشمال الغني والجنوب الفقير يتعمق أكثر مع تراجع الالتزام بالتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا، مما يعيد إنتاج منطق الهيمنة والسيطرة ولكن هذه المرة من خلال بوابة البيئة. وبدلاً من أن يكون التغيير المناخي سببًا في بناء شراكات استراتيجية من أجل مستقبل مشترك، أضحى عامل تفجير للاختلافات السياسية والاقتصادية، وخاصة حين ترتبط بقضايا الطاقة والأمن الاقتصادي، حيث تُعرقل المصالح الوطنية الضيقة تحقيق أي توافق عالمي فعال وهكذا فإن التغيير المناخي في جوهره لم يعد قضية بيئية منعزلة، بل أصبح ظاهرة تتقاطع مع كافة أنساق الحياة البشرية وتتشابك مع البُنى العميقة للنظام الدولي. وهو ما يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر في الفلسفات التقليدية التي قامت عليها العلاقات الدولية، واستدعاء مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار البُعد البيئي بوصفه مركزًا لفهم الأمن والسلام والتنمية. إذ لا يمكن بعد الآن تصور عالم مستقر أو عادل دون معالجة جذرية لمسببات التغيير المناخي وتداعياته، سواء على المستوى المحلي، أم الدولي، في ظل عالم يشهد ترابطًا غير مسبوق بين البيئة، والسياسة، والاقتصاد، والمجتمع.

وفي امتدادٍ طبيعي لما تقدّم، تظل قضايا التغيير المناخي خاضعة، بشكل لا يمكن إنكاره، لطبيعة السياق الجيوسياسي الدولي والعلاقات القائمة بين الفواعل الكبرى في النظام العالمي. فبقدر ما يتوافر من مناخ دولي يسوده الاستقرار والسلام والتعاون، تزداد إمكانية تفعيل

التزامات الدول الكبرى، لاسيما تلك المتسببة بالنصيب الأكبر من الانبعاثات الكربونية، تجاه أجندات المناخ، إذ تنشط الآليات الدولية، وتُستأنف المفاوضات البيئية بمسؤولية نسبية، وتتحقق خطوات عملية نحو أهداف الحياد الكربوني والتخفيف من آثار الاحترار العالمي. غير أن هذه الحالة ليست ثابتة، بل تتعرض للتقويض والتراجع كلما توترت العلاقات بين القوى الكبرى، واشتدت حدة التنافس والصراع الجيوسياسي بينها. فكلما استغرقت هذه الدول في دوائر الصراع، كما هو الحال في النظام الدولي الراهن، تراجع اهتمامها بالمناخ وتضاءل التزامها بالاستراتيجيات البيئية، وتآكلت جدية الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمرات المناخ، وعلى رأسها اتفاق باريس، مما يدل على هشاشة النظام البيئي العالمي أمام موجات التنافس السياسي والاقتصادي بين الأقطاب الكبرى، وتزداد خطورة هذا الواقع حين ندرك أن أدوات هذا الصراع الدولي نفسها تُعد من أبرز مسبّبات التغيير المناخي، بما تحمله من أنماط إنتاج واستهلاك مفرطة للوقود الأحفوري، وتكثيف الاستثمار في الصناعات الثقيلة والعتاد العسكري، وتوسيع مشاريع الطاقة الأحفورية، مما يخلق علاقة جدلية بين الصراع والتدهور البيئي. وبالرغم من ذلك، فإن الواجب الأخلاقي والسياسي يحتم على الدول الكبرى إخراج قضية المناخ من معادلة الصراع، وإدراك أن العالم يواجه تهديدًا من نوع فريد، تهديدًا شاملاً تتجاوز آثاره الحدود والسيادات، بل وتضع مستقبل البشرية بأسره على المحك، وهو ما يستدعي عملاً جماعيًا عابرًا للخلافات التقليدية، تتقدمه المسؤولية التاريخية لتلك الدول التي أسهمت تاريخيًا ولا تزال في تضخيم البصمة الكربونية العالمية.

وقد أكدت الدراسات الاستراتيجية أن صعود الصين، بوصفها قوة عالمية صاعدة، سيؤدي إلى تغيّير في التوازن الجيوسياسي للنظام الدولي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية التي ينطوي عليها هذا الصعود بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية التقليدية. لكن ما يجعل الدور الصيني بالغ الأثر في سياق التغيير المناخي هو موقعها بوصفها الدولة الأولى عالميًا من حيث حجم الانبعاثات الحرارية، إذ تُنتج وحدها قرابة ربع الانبعاثات الكربونية العالمية. ويُعزى ذلك إلى مسارها التنموي السريع الذي شهد تسارعًا هائلًا منذ نهاية القرن العشرين، إذ تضاعفت انبعاثاتها أربع مرات خلال الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة، ووصلت في الآونة الأخيرة إلى ما نسبته ٢٨% من مجمل الانبعاثات العالمية، مما يجعلها في صدارة المسؤولية المناخية العالمية.

وإذا كانت الصين قد أعلنت، نظريًا، التزامها ببلوغ ذروة الانبعاثات الكربونية قبل عام ٢٠٣٠، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، فإن التطبيق العملي لا يزال بدون مستوى التوقعات، إذ تُظهر المؤشرات الحديثة أن الصين، بالرغم من توسعها في مجال الطاقة المتجددة، تواصل الاعتماد على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة. وهي ليست فقط المستهلك الأكبر له، بل كذلك المنتج الأول له عالميًا، وهو ما يعزز من الانبعاثات بدلًا من تقليصها. كما أن المؤسسات

التمويلية الصينية الكبرى، مثل بنك التنمية وبنك التصدير والاستيراد، تواصل تمويل مشاريع الطاقة العاملة بالفحم في عدة بلدان، مما يُثير الشكوك حول جدية الصين في الالتزام الفعلي بأجندة المناخ العالمية. وقد توقعت جمعية الفحم الوطنية الصينية ارتفاع إنتاج الفحم بنسبة ٦% بحلول عام ٢٠٢٥، وهو اتجاه يتعارض جوهريًا مع أهداف الحياد الكربوني، ويعكس التناقض بين الطموحات المعلنة والسياسات الواقعية.

وفي المقابل، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عالميًا بعد الصين من حيث حجم الانبعاثات الكربونية، إذ تسهم هاتان القوتان بنحو ٤٠% من مجمل الانبعاثات العالمية. ورغم إعلان إدارة الرئيس جو بايدن التزامها بخفض الانبعاثات بنسبة تتراوح ما بين ٥٠-٥٢% بحلول عام ٢٠٣٠، والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن، إلا أن الواقع البنيوي للاقتصاد الأمريكي ما يزال متجذرًا في الاعتماد على الوقود الأحفوري، لا سيما في القطاعات الصناعية والنقل والزراعة، وهي القطاعات الأعلى استهلاكًا للطاقة. وتشير تقارير الأكاديمية الوطنية للعلوم إلى أن نحو ٨١% من الطاقة المستخدمة في الولايات المتحدة لا تزال تُستخرج من الفحم والنفط والغاز الطبيعي، مما يُظهر الفجوة بين الأهداف البيئية والسياسات الاقتصادية.

وزاد من تعقيد المشهد المناخي في الولايات المتحدة، التحوّل الجيوسياسي الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية، وما نجم عنها من أزمة طاقة عالمية، حيث بادرت إدارة بايدن إلى زيادة إنتاجها من الوقود الأحفوري في محاولة لتقليص اعتماد أوروبا على الإمدادات الروسية. ورغم أن هذه الخطوة قد تُفهم ضمن سياق الاستراتيجية الجيوسياسية، فإنها تُعرقل في ذات الوقت مسار الانتقال الطاقي، وتُضعف من قدرة واشنطن على الالتزام الصارم بتعهداتها المناخية، وهو ما يُعيدنا إلى المفارقة الجوهرية في النظام الدولي: مفارقة التوازن بين المصلحة الاستراتيجية قصيرة المدى، والضرورة البيئية الوجودية بعيدة المدى، وبذلك فإن التغيير المناخي، ضمن سياق العلاقات الدولية الراهنة، يُظهر نفسه كأحد أبرز الاختبارات الأخلاقية والسياسية للإنسانية في العصر الحديث. وهو اختبار لا يمكن تجاوزه إلا من خلال تجاوز الاعتبارات النفعية الضيقة، والارتقاء إلى مستوى من التعاون الدولي القائم على التضامن العادل، والمسؤولية التاريخية المشتركة، لا سيما من قبل القوى الكبرى، التي بيدها مفاتيح التحول أو التدهور، الإنقاذ أو الفناء.

أولا : اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تُسلط الضوء على سياسات القوى الكبرى المؤثرة في التغييرات المناخية التي اضحت تشكل تهديدًا للأمن بمستوياته وأبعاده المختلفة .وتبحث في

الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية ومواقف القوى الكبرى من هذه الجهود وعلى وجه التحديد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا :اشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها الآتي : ترتبط التغييرات المناخية العالمية بعلاقة تصاعدية غير خطية مع مخرجات سياسات القوى الكبرى الصناعية والعسكرية والطاقوية ، ولذلك تنطلق الدراسة من التساؤل الآتي (كيف اثرت سياسيات القوى الكبرى الاقتصادية والعسكرية والطاقوية على التغييرات المناخية العالمية) وذلك يتطلب الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما التغييرات المناخية وما أسبابها وآثارها عالميا ؟
- ما السياسات الصناعية والعسكرية والطاقوية للقوى الكبرى وكيف اثرت هذه السياسات بالتغييرات المناخية العالمية ؟
- ما الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية ؟
- ما سلوك القوى الكبرى تجاه الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية ؟
- ما مستقبل سياسات القوى الكبرى تجاه التغييرات المناخية العالمية ؟

ثالثًا :فرضية الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات المشكلة تنطلق الدراسة من فرضية مفادها الآتي : لقد أثرت سياسات القوى القوى الكبرى على التغييرات المناخية العالمية وقد تجلى هذا التأثير بسبب ازدياد نسبة اسهام هذه القوى بانبعاثات الكاربون والغازات الدفيئة جراء سياساتها الاقتصادية والعسكرية والطاقوية فضلًا عن سلوكها الساسي السلبي في المؤتمرات الدولية الخاصة بالتغييرات المناخية.

رابعًا :مناهج الدراسة

سيكون عماد هذه الدراسة ثلاثة مناهج بحثية لتحقيق الغرض من الدراسة والإجابة عن تساؤلات المشكلة والتحقق من فرضيتها ، فقد وظف الباحث المنهج التاريخي لتتبع تطور ظاهرة التغييرات المناخية والمنهج التحليلي لتحليل ظاهرة التغييرات المناخية وآثارها عالميا منهج دراسة الحالة إذ تم توظيفه لدراسة نموذجي الدراسة والمنهج الاستشرافي.

خامساً: حدود الدراسة

١. الحدود المكانية : ستقتصر الدراسة على الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعدهما الدولتين ذات الأثر المباشر في التغييرات المناخية العالمية .
٢. الحدود الزمانية :سيكون الحد الزماني للدراسة العام ٢٠١٥ عام التوقيع على اتفاق باريس في مؤتمر الأمم المتحدة (٢١) للمناخ .

سادساً: هيكلية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضيتها فقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول سبقتها مقدمة وانتهت بخاتمة أوجز فيها الباحث أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات وتوصيات، وقد جاءت فصول الدراسة كالآتي :

الفصل الأول: التغييرات المناخية (المفهوم، الأسباب، المظاهر)

تناول هذا الفصل التأسيس النظري للموضوع، إذ تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتغييرات المناخية، وتطورها التاريخي، وأسبابها الطبيعية والبشرية، فضلاً عن تحليل أبرز مظاهرها البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية على المستوى العالمي.

الفصل الثاني: السياسات الصينية والأمريكية المؤثرة في التغييرات المناخية

خُصص هذا الفصل لتحليل السياسات البيئية لكل من الصين والولايات المتحدة، عن طريق ثلاثة محاور رئيسة: السياسات الصناعية، والسياسات العسكرية، وسياسات الطاقة، مع رصد مستوى تأثير كل منها في زيادة الانبعاثات وتهديد التوازن البيئي.

الفصل الثالث: السلوك السياسي الصيني والأمريكي من الجهود الدولية لمواجهة التغييرات المناخية

تم في هذا الفصل تحليل موقف القوتين العظميين من المبادرات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناخ، مع التركيز على أدوارهما داخل المنظمات الأممية ومؤتمرات الأطراف (COP)، وكذلك فحص سلوكهما التفاوضي ومصداقية التزاماتهما البيئية.